

JUN 19 1990

مجلس الأمن



PROVISIONAL

S/PV.2928
15 June 1990

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والعشرينبعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

(فرنسا)

الرئيس : السيد بلان

الأعضاء :

السيد فورونتسوف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد تاديبي	اثيوبيا
السيد مونتيانو	رومانيا
السيد كيبيدي نفوفوكا	زائير
السيد لي داو يو	الصين
السيد تورنود	فنلندا
السيد فورتييه	كندا
السيد زامورا رودريغيز	كوبا
السيد انيت	كوت ديفوار
السيد بنالوسا	كولومبيا
السيد رجالي	ماليزيا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
السيد ريتشاردسون	وايرلندا الشمالية
السيد ولكسون	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد الأشطل	اليمن

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٥٥التعبير عن الترحيب

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بالنيابة عن مجلس الأمن أود أن

أرحب أيما ترحيب على طاولة المجلس بالمثل الدائم الجديد لأمين لدى الأمم المتحدة ، سعادة السيد لي داويو . ونرحب بإمكانيات التعاون معه في الاضطلاع بمهامنا .

إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال .الحالة في قبرص

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/21340 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أعلم المجلس بأنني

تلقيت رسائل من ممثلي تركيا وقبرص واليونان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة ، أعتزم ، بموافقة المجلس ، أن أدعو هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت ، تمشيا مع الأحكام ذات الصلة الواردة في الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للأمم المتحدة .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد أكسين (تركيا) والسيد مافروماتيس

(قبرص) والسيد زييوس (اليونان) مقاعد على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أذكر بأنه أشاء

مشاورات المجلس ، وافق أعضاء المجلس على توجيه الدعوة للسيد عزيز كوراي ، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للأمم المتحدة . وما لم أسمع أي اعتراض ، سأعتبر أن المجلس يقرر دعوة السيد كوراي وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

ونظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

في الوقت المناسب ، سادعو السيد كوراي ليشغل مقعدا على طاولة المجلس
لسيدلي ببيانته .

يبدأ مجلس الأمن الآن بنظره في البند المدرج على جدول أعماله .

يجد أعضاء المجلس أمامهم تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص
ت الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ (S/21340 و Add.1) .
ما يجد أعضاء المجلس أمامهم الوثيقة S/21357 ، التي تتضمن مشروع قرار أُعدَّ
مُثناء مشاورات المجلس .

أفهم أن المجلس مستعد للمشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه .
سألم أسمع أي اعتراض أعرض مشروع القرار (S/21357) على التصويت الآن . نظرا لعدم
تعود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

أجري تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، رومانيا ،
زائير ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ،
كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا .

إذا يكون مشروع القرار قد اعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٦٥٧ (١٩٩٠) .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيان بعد التصويت .

السيد فورثيه (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ،

لأن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في جلسة رسمية هذا الشهر ،
د بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم الرئاسة . ونحن على اقتناع بأن مواهبكم
هائلة بمفغتك دبلوماسيا محنكا متكفل النجاح لمداولاتنا .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لاشكر زميلنا السفير تورنود ممثل فنلندا
للاسلوب الرائع الذي تراس به مداولاتنا خلال شهر أيار/مايو الحافل للغاية .

لقد صوتت كندا مرة أخرى لصالح تمديد آخر لولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة
السلم في قبرص لأننا لا نزال مقتنعين بأن تلك القوة تظلع بدور حيوي في المساعدة
على تهيئة الظروف الضرورية لتسوية تفاوضية لمشكلة قبرص . وإن التزامنا تجاه القوة
يؤكدده فوق ذلك قرارنا باستمرار وزع القوات الكندية كجزء من القوة .

وكندا بصفتها مساهمة في القوة منذ فترة طويلة وبصفتها أيضا عضوا في مجلس
الامن ، تشعر بقلق بالغ بشأن استمرار الحالة الخطيرة لتمويل القوة . إن هذه القوة
هي عملية صيانة السلم الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي تمول من مساهمات طوعية .
وهذه المساهمات الطوعية لا تكفي دائما لمواجهة نصيب الأمم المتحدة في نفقات القوة .
ونتيجة لذلك فإن الدول المساهمة بقوات ، ومن بينها كندا ، تضطر الى الاضطلاع بنصيب
ثقيل غير عادي من نفقات القوة .

وكما أشار الأمين العام في تقريره الأخير بشأن عملية الأمم المتحدة في قبرص ،
يمل العجز في حساب القوة الآن الى أكثر من ١٧٩ مليوناً من الدولارات الأمريكية .
ولذلك فإن البلدان المشاركة في القوة لم تدفع لها نفقاتها إلا حتى شهر كانون
الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، وهي فترة تقارب عشرة سنوات .

وهذه الحالة المؤسفة لا يمكن أن يسمح لها بالاستمرار الى ما لا نهاية . وكما
تعرف - سيدي الرئيس - لا تزال كندا تعمل بشكل نشط داخل المجلس لتغيير الطريقة التي
تمول بها القوة حتى يكون نصيب الأمم المتحدة في نفقاتها عن طريق الانصبة المقررة .
وهذا يضع القوة على قدم المساواة مع جميع عمليات صيانة السلم التابعة للأمم
المتحدة الأخرى .

وفي الأشهر المقبلة ، سنواصل العمل على تحقيق ذلك الهدف بأمل وبتوقع أن
يوافق أعضاء هذا المجلس على تمويل القوة عن طريق الانصبة المقررة . وبالتالي
بواسطة جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل كندا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) : (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أبدأ بتهنئتك تهنئة حارة بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ، وفي الوقت نفسه أن أشكر سلفكم ، السفير تورنود ، على الطريقة التي تناول بها أعمالنا خلال الشهر الذي كان حافلا بالعمل بطريقة غير عادية .

بوسعي أن أكون مختصرا للغاية . ولا أنتوى أن أدخل في الجوانب السياسية لمسألة قبرص ، وسأنتظر تقرير الأمين العام الآخر بشأن مهمته للمساعي الحميدة . لقد أيد وفد بلادي مد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لستة أشهر أخرى إلا أنه يجب عليّ أن أوضح أننا نشارك تماما في الشواغل التي أعرب عنها توا ممثل كندا بشأن التدهور المتزايد في الحالة المالية التي تواجهها القوة .

لقد أوضح البيان الذي أدلى به رئيسنا السابق نيابة عنا جميعا ، نحن الجالسين على هذه الطاولة ، أن عمليات صيانة السلم يجب أن تقام وتبقى على أساس مالي سليم ومضمون . إن قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في وضع صعب شاذ ، وينبغي لي القول إن هذا يشير قلقا متزايدا . إننا بحاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة لارساء القوة على أساس مالي أكثر صلابة . ولذلك فإننا نؤيد تماما الاقتراح الذي طرحه الأمين العام مرة أخرى في تقريره بأن يمول نصيب الأمم المتحدة في نفقات القوة من الانصبة المقررة .

ونحن نرى أنه ليس هناك بديل عن هذا التغيير الذي طال انتظاره . إنه لمن يساعد فقط على خفض العبء الثقيل البالغ الملقى على البلدان المشاركة في القوة ، وإنما الأهم من ذلك في اعتقادي أنه سيضمن مستقبل القوة وإسهامها في تسوية تفاوضية نهائية ، وفي الوقت نفسه يثبت أن هذا المجلس جاد عندما يجدد ولاية القوة كل ستة أشهر . إن المشكلة آخذة في التزايد ولن تنتهي .

ومن المخيب للآمال أن المجلس لم يتمكن بعد من التوصل الى اتفاق حتى على النظر في هذه الخطوة الهامة ؛ ولكننا في الوقت نفسه نؤيد تماما دعوة الامين العام لجميع الدول الاعضاء لزيادة مساهماتها الطوعية للقوة ، ومن نافلة القول إننا نشكر بحرارة الذين قدموا تلك المساهمات الطوعية .

ونأمل أن تستجيب جميع الدول الاعضاء بسخاء الى نداء الامين العام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة

على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد تورنود (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد

الرئيس ، هذه هي الفرصة الاولى التي بوسع وفد بلادي أن يهنئكم فيها في اجتماع رسمي بصفتكم رئيسا ، وإنني أسارع بتقديم أخلص تهانيّ بمناسبة تولي فرنسا رئاسة المجلس . إننا ندرك تماما عبء مسؤولياتكم ، ونقدم لكم أطيب تأكيداتنا ورغبتنا في التعاون بشكل وثيق مع الرئاسة في إنجاز مهامنا المشتركة بطريقة بناءة .

وشانيا أنتهز هذه الفرصة لأشارك في كلمات الترحيب الموجهة الى زميلنا الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية ، السفير لي داو يو ، الذي شغل توا مكانه للمرة الاولى على طاولة مجلس الامن اليوم .

كما هو معلوم تماما ، فإن بلادي ، فنلندا ، من بين الدول التي قدمت لسنوات الافراد والموارد لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ولذلك فإننا نتقاسم مع بلدان أخرى مشاركة في القوة القلق الذي تشيره الازمة المالية الخطيرة التي طال مداها لقوة الامم المتحدة في قبرص . إن هذه الحالة موصوفة بالتفصيل في تقرير الامين العام (S/21340) وفي رسالته المؤرخة في (٣ أيار/مايو ١٩٩٠ . وفنلندا ، جنبا الى جنب مع سائر البلدان المشاركة في القوة ، استرعت في العديد من المناسبات انتباه المجلس الى هذه الحالة المؤسفة . ونرى أنه من الضروري تماما رفع العبء الثقيل الملقى في الوقت الحالي على عاتق البلدان المشاركة في القوة لتمويل نصيب الامم المتحدة في النفقات بواسطة الانصبه المقررة كما اقترح الامين العام في تقريره .

وانتهز هذه الفرصة أيضا لاؤكد أن البيان الرئاسي المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ (S/21323) المتعلق بعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم هو بطبيعة الحال ينطبق تماما على القوة في قبرص . ونود أن نذكر أن عمليات صيانة السلم إنما هي تدابير مؤقتة يراد بها تسهيل تسوية الخلافات والنزاعات وينبغي ألا ينظر إليها على أنها تحل محل الهدف النهائي ، وهو التسوية التفاوضية في أقرب وقت ممكن .

وفي الحالة الراهنة ، علينا أن نطلب مرة أخرى إلى زعماء الطائفتين أن يضاعفوا جهودهم للتوصل إلى تسوية مقبولة بشكل متبادل لمشكلة قبرص .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل فنلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد فورونتسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : سيدي ، أرحب بتوليكم رئاسة مجلس الأمن وأشعر باليقين أننا

سنتمكن تحت رئاستكم ، وبروح التعاون ، من حسم أية مسائل على جدول أعمال المجلس .

وأود صادقا أيضا أن أشكر ممثل فنلندا الذي أدى عمله بنجاح في معالجة

المشاكل العسيرة التي واجهت المجلس في شهر أيار/مايو .

ويسعدني جدا الترحيب بالممثل الجديد لجمهورية الصين الشعبية في مجلس

الأمن ، السفير لي داويو . واثني على يقين بأن مجلس الأمن سيجد فيه مؤيدا قويا

للتعاون بين جميع أعضاء المجلس .

إن موقف الاتحاد السوفياتي بشأن مسألة التسوية في قبرص معروف جيدا للجميع .

انه يركز على رغبتنا الصادقة في المساهمة خصوصا في الخروج بالوضع من الطريق

المزمن المسدود بكل ما هو ممكن لحسم وحل المشاكل التي طال أمدها ، على أساس

القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومراعاة المصالح المشروعة لشعب قبرص .

وبالتالي ، فإن الوفد السوفياتي قد أيد مشروع القرار المتعلق بتمديد ولاية قوة

الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص للفترة المقبلة .

إن التجربة المكتسبة لحد الآن في تسوية حالات النزاع قد أظهرت انه من أجل

تحقيق النجاح فإننا بحاجة إلى الإرادة السياسية لجميع الأطراف المعنية في الصراع

والواقعية ، والصبر والمرونة . بهذه الطريقة فقط وعلى أساس مقبول ومعقول لدى

الطرفين ، يكون بالإمكان إيجاد حل ناجح وصب لمشكلة قبرص .

دعني أذكر أنه في ٣٠ أيار/مايو ، تحدث ممثل فنلندا ، بوصفه رئيسا لمجلس

الأمن ، نيابة عنا جميعا عندما أدلى ببيانه قائلا إن عمليات صيانة السلم يجب ألا تحل

أبدا محل الهدف النهائي ، ألا وهو إيجاد تسوية عاجلة للنزاع من خلال المفاوضات .

لقد تابعنا بعناية ما قامت به بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة ، ونؤيد

جهود السيد بيريز دي كوييار في محاولته الخروج بنتائج عملية من خلال هذا الحوار .

ولقد لاحظنا بتفهم مقصد الأمين العام كما ورد في تقريره عن قوة الأمم المتحدة لصيانة

السلم في قبرص ، لتقديم تقرير إضافي إلى المجلس وملاحظاته . حول استئناف المحادثات

المكثفة وإعداد إطار متفق عليه ، طبقا لقرار مجلس الأمن ٦٤٩ (١٩٩٠) .

ومثل بقية أعضاء المجلس ، فإننا على ثقة أنه بدعم من الأمم المتحدة ، فإن الأطراف المعنية ، وبروح المسؤولية ، ستبدأ البحث عن حل للمشكلة التي تراكمت .
إننا مقتنعون أشد الاقتناع بأن بعثة المساعي الحميدة للأمين العام في هذا الوضع الراهن والصعب ، تستحق الآن ، وأكثر من أي وقت مضى ، أقصى التأييد من قبل أعضاء مجلس الأمن . وفي الوقت نفسه ، لا يمكنني إلا أن أشير إلى أن إعطاء الأولوية للمشكلة المالية ، كما حدث تماما ، هنا في المجلس ، يصرف انظارنا ببساطة عن التركيز على المسألة المهمة والمحددة في تقديم الدعم للأمين العام وهو يقوم بمهمته .

وبينما يدرك الاتحاد السوفياتي وجود مصاعب مالية خطيرة ، فإنه يعتبر أن السبب الرئيسي هو أن مشكلة قبرص قد بقيت طويلا دون حل بشكل غير مقبول . إننا نعتقد أن المشاكل المتعلقة بتمويل قوة صيانة السلم في قبرص من الصعب النظر إليها بمعزل عن الجوانب الحاسمة الأخرى لعملية الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

ولا ينبغي لنا إغفال الطبيعة المحددة والسمات المميزة لعملية الأمم المتحدة لصيانة السلم الخاصة هذه ، وكما انعكس هذا في قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) الذي قضى بإنشاء قوة صيانة السلم في قبرص . دعني أذكر أن الاتحاد السوفياتي قد أيد هذا القرار في حينه آخذاً في الاعتبار موقف قبرص وحقيقة أن اتخاذ هذا القرار لا يترتب عليه فرض أعباء مالية على الدول الأعضاء غير المشتركة في القوة . وعليه ، فإن مشكلة التمويل ينبغي أن تحسم طبقاً للإجراءات التي اشتمل عليها قرار مجلس الأمن . وعلى هذا الأساس ، لم نعترض على نداء الأمين العام للدول الأعضاء بتقديم إسهامات مالية طوعية - "لكي يكون بالإمكان لقوة الأمم المتحدة في قبرص القيام بالمهام التي أنشئت من أجلها" . وآمل في أن ترد البلدان رداً إيجابياً على نداء الأمين العام إذا كان في وسعها القيام بذلك .

إن الاتحاد السوفياتي ينطلق من فرضية أن الغم فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) ، مازال قائماً ولن يقوَّض . إن الممارسة التي أسفر عنها قرار المجلس منذ ٢٥ سنة مازالت ملزمة في نظرنا وينبغي لنا الاستمرار في متابعتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي

على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى .

يستمع المجلس الآن إلى كلمات من الأطراف المعنية

المتكلم الأول على القائمة ممثل قبرص ، وأعطيه الكلمة .

السيد مافروماتيس ، (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بداية ،

سيدي ، أود أن اهنئكم على تسلم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه . إن مهاراتكم وخبرتكم الدبلوماسية الرائعة تضمن للمجلس القيام بمهامه المهمة بنجاح وذلك بمقتضى الميثاق والقيام بالمهمة الحالية التي تنتظره . إن حكومة جمهورية قبرص تتعهد بتقديم دعمها الكامل لكم وللمجلس في الاضطلاع بمهامكم السامية .

أود أيضا أن اهنئ الممثل الدائم لفنلندا ، السفير كلاوس تورنود ، على الطريقة المثلى في أداء مهامه بوصفه رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو ، وهو شهر حافل بالصعاب فعلا ، كان يتوجب أن تتخذ خلاله قرارات هامة .

واعتقد أن من السليم أيضا أن نعبر عن سعادتنا برؤية الممثل الدائم الجديد للصين ، السيد لي داويو حاضرا بيننا .

وفي التعبير عن الشكر والتقدير للمجلس على القرار ٦٥٧ (١٩٩٠) الذي اتخذ لتوه ، والذي يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ومهمة المساعي الحميدة للأمين العام ، أود التأكيد على أهمية هذه القرارات في البحث عن حل لمسألة قبرص .

أود أن أعبر عن تقدير حكومتي العميق للدول التي تقدم القوات والشرطة المدنية إلى قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وإلى الذين ساهموا في تمويل القوة . لقد تابعنا عن كثب مسألة الازمة الاقتصادية التي تواجه هذه القوة . ونعرب عن الامل في حل المسألة قريبا وأن تتخفف البلدان المسهمة بقواتها من العبء الثقيل الذي القي على عاتقها .

ونود أن نشني على اللواء كلايد ملنر ، قائد القوة ، وعلى موظفيه وضباطه ، على قيامهم بهذا العمل المهم في حفظ السلم في قبرص .

وأود أيضا الإشادة بالمثل الخاص للأمين العام ، السيد أوسكار كاميليون ، وزملائه ، وعلى وجه الخصوص السيد يواكيم هاتر ، الذي انضم إلينا هنا في نيويورك ، الذين عملت معهم جميعا عن كثب في قبرص لعدة سنوات .

إن فريق الأمين العام بشأن الوضع في قبرص ، ولا سيما السيد دايال ، الذي أنهى بنجاح بعض المهام وانيطت به الآن مهام إضافية ، والسيد كارل - أوغست فلايشهاور ، والسيد مارك غولدنج ، والسيد بيكو والسيد فيزل ، الذي عاون الأمين العام باقتدار خلال جهوده الحالية ، يستحقون ثناء عاليا .

إن رئيس قبرص ، السيد فاسيليو ، وحكومة قبرص وشعبها ، فضلا عن الممثل الدائم للبلاد في الأمم المتحدة ، خاصة في هذه المناسبة ، يودون كثيرا التعبير عن التقدير العميق لدور الأمين العام نفسه . إن إحاطته بالمشكلة ، وخبرته ومهارته الدبلوماسية ، وفي الوقت نفسه صبره ، ومشايرته وتفانيه ، حتى في وجه المحنة والتحديات ، والرفض ، أو حتى إنكار الأهلية ، تجعله مؤهلا بامتياز للمهام الجسيمة التي اضطلع بها .

وعلى الرغم من أن الأمين العام سيقدم تقريراً آخر في وقت لاحق عن بعثة مساعيه الحميدة ، لدى الانتهاء من المشاورات الحالية ، اعتقد أن المناسبة تستدعي الإشارة إلى الأسباب التي اقتضت هذه المشاورات .

قبل ستة شهور تعين عليّ أن أقول التالي عن الجهود التي يبذلها الأمين العام وعن الأسباب التي كانت تؤخر استئناف الحوار ومناقشة مجموعة من الأفكار التي قدمها الأمين العام خطياً إلى كلا الجانبين بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ :

"إن الاجتماع الثاني الذي دعي إليه بأمل اصلاح الضرر الذي وقع خلال الاجتماع الاول كان غير ناجح أيضا ، كما فهمنا ، وان الظروف غير المقبولة التي لا يمكن مناقشتها هي ، في جملة أمور ، بمثابة الاعتراف بإعلان الاستقلال من جانب واحد ، وحق تقرير المصير الانفصالي وتجزئة جمهورية قبرص ، لا تزال قائمة وطلب باعطائها أولوية في المناقشة" .

كنت أشير إلى الاجتماعين المعقودين مع الأمين العام في شهري تشرين الاول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر .

وعلاوة على ذلك قلت عن رد السيد دنكتاش السلبي على أفكار الأمين العام إن رد فعل السيد دنكتاش كان :

"رفض الاجراء التفاوضي المتفق عليه والتحدي السافر لدور الأمين العام" .
وعندما أعلن عن موعد المحادثات الموسعة التي جرت في شهر شباط/فبراير الماضي كان الجميع يأمل - وأقول هذا بسبب البيانات المتعنتة التي أدلى بها السيد دنكتاش والمسؤولون في الحكومة التركية - في أن يلَبّوا أخيراً نداء مجلس الأمن الوارد في البيان المتصل بالموضوع الذي أدلى به رئيسه آنذاك ويعملوا بالنصيحة الودية التي أسدتها عدة بلدان إلى أنقرة ، وفي أن اجراء حوار حقيقي وموسع كان وشيكاً .

إن آمالنا جميعاً قد تبذرت عندما فشلت جميع الجهود والحوار الذي كان ممن المقرر له أن يبدأ بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ ويستمر لفترة اسبوعين . وفي الحقيقة لم يسمح السيد دنكتاش قط باستئنافه . وقد تعين على الأمين العام أن يقول التالي في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ :

"وفضلا عن ذلك ، أشرت الى أن السيد دنكتاش ذكر في معرض المناقشة أن تعبير 'طائفتين' ينبغي أن يستخدم بحيث يكون مرادفا لتعبير 'اشعبين' ، لئلا يخلط بينهما حق في تقرير المصير" .

كنت أقول ، "يا له من زمن ويا لها من عادات" !

"واقترح السيد دنكتاش أيضا مصطلحات أخرى معينة للتعبير عن كلمة 'طائفتين' . وذكرت أن الأخذ ، في سياق المحادثات بين الطائفتين ، بمصطلحات تختلف عما يستخدمه مجلس الأمن قد أشار بالتالي ما هو أكثر من مشكلة دلالات لغوية ، وأن أي تغيير في المصطلحات ، ما لم يكن مقبولا لدى الجانبين ، قد يغير الاطار المفاهيمي الذي تقيد به الجميع حتى الآن . وفي ظل هذه الظروف ، خلعت ، للأسف ، الى أننا نواجه طريقا مسدودا ذا طابع أساسي ، يثير مسائل تتعلق بجوهر ولاية المساعي الحميدة التي خولها مجلس الأمن لي ، ومن ثم تتعلق بأساس المحادثات" . (S/21183 ، ص ٥)

حينئذ عرفت كل حكومة وكل ممثل في الأمم المتحدة أن تركيا والسيد دنكتاش كانا مسؤولين بصورة خالصة عن الفشل الذي حصل بسبب تقويضهما لدور الأمين العام وانكارهما له ، بما في ذلك حقه في التقدم باقتراحات ، ورفض أفكاره ورفض الاجراء التفاوضي المتفق عليه وتقويض أسس الحوار ذاته وإقحام مطالب غير مقبولة وشروط مسبقة غير مقبولة مثل تلك القائلة بأن الطائفة شعب ولها الحق في الانفصال وتقرير المصير مما يتناقض مع القانون الدولي ومع الميثاق ومقاصده ومبادئه ، وقرارات مجلس الأمن بشأن قبرص والاساس المتفق عليه للمحادثات .

إن الصورة الكاملة لما حدث بالفعل متجسدة في تقرير الأمين العام الانف الذكر ، وإن الحل المناسب للعودة الى الشرعية يمكن أن يوجد في الفقرة الاولى من منطوق مشروع القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) الذي اتخذته بالاجماع مجلس الأمن الذي لم يؤكد من جديد فحسب جميع قراراته السابقة بشأن قبرص بل كرر أيضا استبعاد الاتحاد بصورة كاملة أو جزئية مع أي بلد آخر ، وأي شكل من التقسيم أو الانفصال ، وهكذا كرر وأكد

من جديد قرارى مجلس الامن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) اللذين يعلنان أن إعلان تركيا للامتقلال من جانب واحد غير شرعي ويطالبان بسحبه .

إن مناقشة مجلس الامن فيما يتعلق بتقرير مصير انفصالي ليس لها أي تأثير على السيد دنكتاش الذي ما برح يمر في سلسلة من البيانات العامة - وآخر هذه البيانات أدلى به منذ أيام قليلة - على الشروط المسبقة هذه التي تطالب مجلس الامن باتخاذ اجراءات صارمة .

إن هذا الموقف يتجلى أيضا في الاعتقال غير القانوني والاحتجاز واصدار النظام غير الشرعي لاحكام بالسجن على خمسة شبان من القبارصة اليونانيين عبروا في مناسبات مختلفة الى المنطقة المنزوعة السلاح ، فقد اتهموا بانتهاك حدود غير موجودة ودخول دولة غير موجودة . مع ذلك ترى تركيا أن من المناسب تعزيز هذا الموقف والتشجيع عليه في كل فرصة سانحة .

غير أن مسؤولية تركيا لا تقتصر على تعضيد التعنت القبرصي التركي الذي لا هوادة فيه واحباط جهود الامين العام في ايجاد حل عادل لمشكلة قبرص . إن مسؤولية تركيا الكبيرة للغاية والتي لا تفتقر عن جعل مأساة قبرص تبلغ ذروتها تكمن في العناصر التالية :

أولا ، الوجود غير الشرعي لجيش احتلال ضخم في قبرص ، وهو يرباط هناك لتعزيز ارتكاب عمل يتمثل في تقسيم دولة عضو في الامم المتحدة ، وكل عمل غير شرعي آخر مرتبط بذلك ،

ثانيا ، استمرار انتهاك حقوق الانسان الاساسية والحريات الاساسية - على الرغم من قرارات الامم المتحدة - والاحجام عن المساعدة في عمل اللجنة المعنية بالاشخاص المفقودين للتوصل الى قرارات مقبولة ، وأيضا عدم تنفيذ قرار مجلس الامن ٥٥٠ (١٩٨٤) الذي هو بالطبع الزامي ويعتبر ، في جملة أمور ، المحاولات الرامية الى توطين سكان من غير أهالي فاروشا في أي جزء منها غير مقبولة ،

ثالثا ، الاستمرار في إسكان آلاف المستوطنين من تركيا ، الذين يعتبر وجودهم متناقضا مع القانون الدولي والقانون المحلي ، حيث بلغ عددا مريعا يزيد على

شخص بالمقارنة مع السكان من القبارصة الاتراك الذين يبلغ عددهم ٩٠.٠٠٠ نسمة تقريبا ، مع ما يعقب ذلك من آثار وما يرمي اليه من أهداف يضرها من يقدمون على ذلك وهي التالية :

أولا ، تغيير الطابع الديموغرافي لقبرص عن طريق التغيير الجذري للنسبة التقليدية وهي ٨٠ في المائة من القبارصة اليونانيين مقابل ١٨ في المائة من القبارصة الاتراك سعيا لتبرير مزاعم الجانب التركي المبالغ فيها والتي ليس لها أساس من الصحة فيما يتعلق بالترتيبات الاقليمية والسلطة السياسية في قبرص ؛

ثانيا ، تحديد أو تشويه الخيار السياسي للقبارصة الاتراك بتحويلهم الى أقلية في منطقة محتلة من قبرص في أعقاب التدفق الهائل من المستوطنين الاستعماريين الذين يمسون بزمam السلطة عن طريق تشكيل حزب سياسي تقتصر العضوية فيه على المستوطنين الاتراك ، مما يضمن تمشي القرارات الصادرة عن القيادة القبرصية التركية مع ما تمليه أنقرة ؛

ثالثا ، تزويد مصدر كبير من أفراد الاحتياط المدربين عسكريا في قبرص مما يعزز الوجود الهائل لقوات الاحتلال القبرصية التركية ؛

رابعا ، زيادة صعوبة عملية البحث عن حل عادل وسليم للمشكلة القبرصية بإضافة عامل معقد آخر ؛

خامسا ، تسليمنا من تركيا بأهمية التغييرات الديموغرافية على صعيد العالم - كما شهدناها بوضوح مؤخرا في الشرق الأوسط - وعلى صعيد الحالة في قبرص بوجه الخصوص التي رسخت نصوصا دستورية تنظم عدد الناس المنحدرين من أصل قبرصي يوناني وقبرصي تركي والذين قد يعودون بصورة قانونية الى قبرص ويستقرون فيها ، فانها تفعل ذلك عمدا لجعل الحل العادل مستحيلا ، وهذه دلالة واضحة على أن تركيا لا تساهم في البحث عن هذا الحل إنما تتشدد بالالفاظ فقط ، بينما تعمق من تقسيم قبرص ؛

سادسا ، جعل إجمالي عدد القبارصة الاتراك والسكان المستوطنين يبلغ درجة من التكافؤ مع عدد القبارصة اليونانيين بل ويتجاوزه ، تمشيا مع المخططات التركيبية التوسعية المعلنة ضد قبرص - ولدينا حالات حديثة مماثلة تورطت فيها تركيا .

إن قبرص ، على الرغم من أنها تحاول دائما ، إلى أبعد حد يتمشى وحقوقها السيادية ، ألا تفعل أي شيء يمكن أن تتذرع به تركيا لتجنب عملية التفاوض أو تأخيرها ، تجد لزاما عليها أن تحذر بان الأحداث التي شرحناها توا فيما يتعلق بالمستوطنين قد فاقت حدود صبرها وأنها تجد لزاما عليها الآن أن تتخذ الاجراء اللازم . وهذا قد يستتبع منها ، في الوقت المناسب ، أن تطلب تدخل مجلس الأمن .

إن عدم استعداد تركيا لبدء حتى أقل بادرة على ضبط النفس يتجلى أيضا في الممارسة غير المقبولة لممثل تركيا الدائم لدى الأمم المتحدة ، تلك الممارسة التي تكررت مرارا ، بطلب تعميم رسائل وتصريحات تعبر عن آراء الدولة الزائفة التي أدانها مجلس الأمن بمقتضى قراريه ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) . إن هذه الاعمال تدل على ازدراء لمجلس الأمن الذي أدان ذلك الكيان غير الشرعي وطالب جميع الدول بعدم الاعتراف به ، كما أنها مسيئة ومهينة للأمين العام وللمجلس الأمن على السواء .

ومجلس الأمن ، الذي بات مؤخرا أكثر فعالية وأكثر نجاحا في التعاون مع الأمين العام ، لا ينبغي في حالة قبرص أن يقصر نفسه على تجديد الولايات وإصدار بيانات لرئيس المجلس من حين لآخر . بل يتعين عليه أن يطلب من تركيا أن تبدي احتراما أكبر لقراراته ولمبادئ الميثاق ، وأن يتخلى عن شروطها المسبقة غير الشرعية وقبل كل شيء أن تقدم دليلا ملموسا على ارادتها السياسية في الشروع في حوار ذي مغزى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل قبرص على العبارات

الرفيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل اليونان وأعطيه الكلمة .

السيد زيبوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسعدني أيما

سعادة ، سيدي ، أن أهنيكم تهنئة جد مخلصة بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر حزيران/يونيه . ونحن واشقون من أن خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية المعروفة جيدا ستضمنان حسن سير مداوات المجلس . كذلك أود أن أؤكد من جديد أن الروابط التاريخية والثقافة والصداقة والتمسك بالقيم الانسانية سمات دائمة للعلاقات بين بلدي وفرنسا . ومن بين هذه السمات هناك سمة لها أهمية خاصة هي الالتزام ببناء أوروبا .

وأغتنم هذه الفرصة لكي أوجه الشكر لسلفكم ممثل فنلندا الدائم على الاسلوب البارع الذي ترأس به عمل المجلس خلال شهر أيار/مايو في نيويورك وجنيف على السواء . كذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب ترحيبا حارا بالممثل الدائم الجديد لجمهورية الصين الشعبية السفير لي داو يو فهذه هي أول جلسة يحضرها لمجلس الأمن . كذلك ، أود نيابة عن حكومة اليونان أن أتقدم بالتعاني الحارة لممثل جمهورية اليمن الدائم بمناسبة توحيد بلاده .

ولا يفوتني أن أعرب عن شكر وامتنان حكومة بلادي المادقين للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار على مشابرة ورباطة جأشه في مواجهة الصعاب التي يقابلها خلال قيامه بمهمة مساعيه الحميدة . كذلك نشكر مثله الخاص في قبرص ، السيد كاميليون ، وجميع زملاء الأمين العام الذين يُعنون بمسألة قبرص . مرة أخرى وصلت مسألة قبرص إلى نقطة تحول حرجية . لقد سرت ثلاثة أشهر على اتخاذ المجلس بالإجماع للقرار ٦٤٩ (١٩٩٠) ، بعد أن لمس الانهيار الكامل للجهود التي بذلها مؤخرا الأمين العام ، الذي سعى إلى إحياء المحادثات بين الطائفتين . ويذكر المجلس أن رئيس جمهورية قبرص ورئيس الطائفة القبرصية التركية قد قبلوا دعوة الأمين العام بالشروع في محادثات ممتدة هنا في نيويورك في ٢٦ شباط/فبراير لوضع النقاط الرئيسية لاتفاق شامل .

وأسباب فشل هذه المحادثات معروفة جيدا ، وقد وردت بوضوح في تقرير الأمين العام بتاريخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ ، ذلك التقرير الذي عُمم على جميع الدول الأعضاء يومه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن (S/21183) . ونحن نشاطر خيبة أمل الأمين العام الذي خلس بشعور من الأسف إلى أنه واجه مازقا بشأن مسألة مضمونية ، وقد أدى هذا إلى إشارة أسئلة فيما يتعلق بطبيعة بعثة مساعيه الحميدة وبالتالي أشار الشكوك حول أساس المحادثات ، ونعلم جميعا أن استنتاج الأمين العام بوجود مشكلة مضمونية ناشئ عن اصرار رئيس الطائفة القبرصية التركية على فكرة شعب منفصل في قبرص وعلى الترويج لفكرة الكيان الجديد الذي اعتبره مجلس الأمن ، بمقتضى قراراته ٣٦٧ (١٩٧٥)

و ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) غير موجود بل وادانه على نحو صريح . كذلك أذكر بالقرار الذي أصدره المجلس مؤخرا ٦٤٩ (١٩٩٠) الذي استبعد رسميا ، في جملة أمور ، أي شكل من أشكال التقسيم أو الانفصال في حالة قبرص .

وينبغي أن نولي اهتماما خاصا لتقرير الأمين العام الأخيرين المؤرخين في ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ و ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ . ومرجع ذلك ليس فحسب شعورنا بالامتنان لجهوده لتوفير الظروف الضرورية لحوار مضموني ، بل أيضا لخلوصنا إلى أن جهوده لا يمكن أن يكتب لها النجاح دون رؤية واضحة لنطاق الأزمة وطبيعتها . ودون تحديد المسؤولية عنها . وتقرير الأمين العام يساعدنا على تحديد طبيعة الأزمة ، التي نرى أنها سياسية ومؤسسية ومالية ، وعلى القيام بشكل نهائي بتحديد مكن المسؤولية .

ينبغي لنا أن نعترف بالطبيعة السياسية للمأزق الذي قام الأمين العام باستدعاء انتباهنا إليه . أبلغنا الأمين العام ، في ضوء أحكام مجلس الأمن والاتفاقيين الرفيعي المستوى المعقودين في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ، أن بعثة مساعيه الحميدة قد تحداها أحد الطرفين . وخلال المحادثات الأخيرة حاول رئيس الطائفة القبرصية التركية إدخال معايير لا تقتصر على المعاني اللغوية أو المصطلحات بل تتعلق بالمضمون ، فقد عارض وحدة جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، الأمر الذي يعد مجلس الأمن ضامنا له . وطرحت طموحات لا تستند إلى أساس قانوني . والأمين العام ، الذي لم تقتصر استنتاجاته على أسباب انهيار محادثات الأخيرة ، أعلن بشكل رسمي لا لبس فيه المسؤول عن هذا ، أنه السيد دنكشاش الذي نعلم جميعا أنه ، بالاعتماد على جيش الاحتلال التركي ، لا يتجاهل فحسب قرارات الأمم المتحدة ، التي تؤكد مجددا وحدة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، بل ولا يحترم أيضا الاتفاقيين الرفيعي المستوى اللذين يحملان توقيعه شخصيا .

هناك في كثير من الأحيان كلام عن إعادة إقامة الثقة بين الطائفتين ويبدو أنه كانت هناك بعض الاتصالات ومبادرات أخرى في ذلك المجال على الرغم من المشاكل والصعاب التي اقامها رئيس الطائفة القبرصية التركية .

وفي اجتماعات عقدت بفضل كرم ضيافة الأمين العام ، اغتنم رئيس جمهورية قبرص ، السيد فاسيليو ، الفرصة ليلبلغ أعضاء المجلس بما وصلت اليه جهوده . وأود ، من ناحيتي ، أن أؤكد على مدى أهمية حالة أمر واقع تبدو بسيطة في ظاهرها ، ولكن ربما لم ينتبه أحد الى جهودها بالشكل الكافي في السنوات الأخيرة ؛ وهي أن سلطات جمهورية قبرص توفر للجزء الشمالي المحتل من البلاد كل الكهرباء الضرورية لاحتياجاته من الطاقة دون أي مقابل . وما زالت سلطات الجمهورية تقدم خدمات اجتماعية وإنسانية أخرى لذلك الجزء من البلد . وقد علقت بعض الأوساط بأنه على الرغم من الغزو والاحتلال التركيين ، فإن الجزء الجنوبي تمكن من تقديم الدليل على وجود شيء من الدينامية الاقتصادية وبعض الانتعاش ، كان نتائج الغزو لم تكن مؤلمة ومدمرة بما يكفي لمنع القبارصة من إعادة بناء اقتصادهم - ولو الى حد ما . إسبحوا لي أن أقول إن مثل هذه الملاحظات تعكس نوعاً من التشاؤم والتشكك ، وجهلاً بتدابير بناء الثقة التي اتخذتها الجمهورية إزاء الطائفة القبرصية التركية .

إن الازمة تؤثر على منظومة الأمم المتحدة ، وتمس مجلس الأمن بشكل مباشر ، بما أن تركيا قد ارتأت أن المناسب لها أن ترفض قرارات المجلس ، كما فعلت منذ لحظات بصدد القرار الذي إتخذتوا بشأن تجديد مرابطة القوة . أما بالنسبة لنا ، فقد لاحظنا ، بأسف شديد وببعض الدهشة أيضاً ، أنه بذلت محاولة للإذعان لمنطق تركيا في سلوكها تجاه الأمم المتحدة . وأذكر ، على سبيل المثال ، أن زميلي التركي ، تحت ستار رسائل موجهة الى الأمين العام ، كان يعمم نصوصاً كتبها شخص نيابة عنه شخصياً ، تحتوي على لهجة هجومية وتعريض بالبرلمان الأوروبي ، وهو إحدى الهيئات الرئيسية الثلاث للمجموعة الأوروبية التي تتمنى تركيا أن تنضم اليها ، أو تأمل أن ترتبط معها بأوامر خاصة . وأشير هنا الى وثيقة مجلس الأمن S/21212 ، التي نرى أنها تشكل إساءة استخدام لامتيازات الأمم المتحدة .

وعلى مستوى آخر أكثر أهمية وخطورة ، نرى من واجبنا أن نؤكد أنه مما يبرز الجانب المؤسسي للازمة هو عجز مجلس الأمن عن التصرف بشكل أكثر فعالية حيال وجود ٢٥

الف جندي من قوات الاحتلال التركية في قبرص . وإذا كنا نأسف لأنه بعد ٢٥ عاما من إنشاء قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لم يتسن بعد التوصل الى تسوية تفاوضية للمشكلة - وهو ما يشير اليه القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) - فمما يزيد من أسفنا إن ١٦ عاما قد انقضت منذ وقوع ذلك الانتهاك الصارخ لميثاق الامم المتحدة ، وأن وييلات الحرب ما زالت تحقيق بهذا البلد الاوروبي . بل ربما أصبحت قبرص في القريب العاجل البلد الوحيد الذي يشارك الاراضي المحتلة في الشرق الاوسط مصيرها . ومن الواضح تماما أنه للسبب الاول الذي ذكرته ، وهو الاحتلال العسكري ، وكذلك بسبب تدخل تركيا في محادثات الطائفتين ، هذا التدخل الذي تدلل عليه ، في جملة أمور ، البيانات الصحفية التي تكرر نفس الآراء التي أدت الى توقف المحادثات ، من واجب المجلس أن ينفذ الفقرة ٥ من القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) ، وأن يدعوها الى الامتناع عن إثيان أي عمل من شأنه أن يساعد على تفاقم الحالة .

ونحن نتوقع من تركيا أن تتقدم بأية بادرة على حسن النية ، وأن تتعاون معنا في إيجاد حل لمشكلة قبرص ، حل يتفق عليه بالوسائل السلمية في إطار مهمة المساعي الحميدة للأمين العام ووفقا للقواعد التي تحكم هيئات الامم المتحدة .

أود أن أضيف بضع كلمات عن الجوانب المالية اللازمة ، نظرا الى العجز الذي بلغ ١٧٩ مليون دولار في ميزانية القوة . كان رأي اليونان ، منذ البداية ، أن هذه القوة ينبغي أن تمول من الاشتراكات المقررة . وحكومتي تقدر كل التقدير الجهود والتضحيات التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات ، وما زلنا نرى أن نظام تمويل قوة صيانة السلم في قبرص يجب أن يكون نفس النظام المتبع في تمويل قوات صيانة السلم الأخرى التابعة للأمم المتحدة . وأود أن أعتنم هذه الفرصة لاشيد بقائد القوة اللواء كلايف ملنر على الطريقة التي يضطلع بها بمهمته الحساسة ، وكذلك بأفراد القوة العسكريين والمدنيين على تفانيهم في القيام بواجباتهم .

إن قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ستعزز الشعور بالامن ، ذلك الشعور الضروري لجميع أهالي الجزيرة ، بقدر ما ستظل سائدة تلك الحالة التي خلقها

وجود قوات احتلال ومستوطنين ، وجميعهم من تركيا . فهؤلاء ، كما هو معروف ، يقيمون في أراض محتلة . وكما أشار الأمين العام في تقريره الأخير المؤرخ ٣١ أيار/مايو ، فإن القوة لم يمكنها حتى الآن أن تزيد حرية تنقلها في الجزء الشمالي من الجزيرة . وفي ذلك الجزء المحتل من الاقليم ربما كان بمقدور القوة في نهاية المطاف - وأستشهد هنا بمثال شخصي - أن تجري تحقيقا حول نطاق التغير الديمغرافي الناجم عن التدفق الآخذ في الزيادة للمستوطنين الذين تقدم لهم السلطات التركية ، فور وصولهم ، الأراضي التي يهجروها اللاجئون من القبارصة اليونانيين ، وتعطيهم أيضا الحق في التصويت ، وتكمل بذلك حلقة استبدادية مفرغة . وإزاء هذه الاجراءات التعسفية العديدة الجاري اتخاذها في شمال قبرص ، فإن مجلس الأمن مدعو الى حسم الازمة بجوانبها الثلاثة التي وصفتها توا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل اليونان على

الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي المسجل على قائمتي السيد عوزير كوراي ، الذي وجه اليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد كوراي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود أن

أشكركم ، وأن أشكر من خلالكم سائر أعضاء مجلس الأمن ، على منحي هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن موضوع تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى . أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه . أتوجه بالتهانئ أيضا الى سلفكم ، الممثل الدائم لفنلندا ، على الطريقة القديرة التي أدار بها أعمال المجلس أثناء شهر أيار/مايو .

لعلكم تذكرون ان الرئيس دنكتاش والزعيم القبرصي اليوناني السيد جورج فاسيليو اجتماعا في نيويورك في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير الى ٢ آذار/مارس من هذه السنة بناء على دعوة الامين العام للأمم المتحدة . وعلى الرغم من ان الغرض من هذا الاجتماع كان اعداد مشروع مخطط ، فإن العمل الاساسي لهذا الغرض لم ينجز خلال الاشهر السابقة .

وفي ذلك الوقت تعثرت المفاوضات ، كما تعلمون ، بسبب الشروط المسبقة التي وضعها الزعيم القبرصي اليوناني والموقف المتمتعن الذي أبداه . ولن أخوض في تفاصيل التكتيكات المخربة التي اتبعتها الجانب القبرصي اليوناني ، والتي دفعت العملية التفاوضية الى طريق مسدود . ولكن الجانب القبرصي التركي ، سعيا منه الى كسر الجمود ، تقدم في أكثر من مناسبة بمقترحات مضمونية بمواصلة المفاوضات على نحو هادف . وبهذه الروح اقترح الجانب القبرصي التركي أيضا توقيع اعلان مشترك بين الجانبين يتعهدان فيه بالعمل من أجل ايجاد تسوية في ظروف التعايش السلمي والصداقة واحترام كل طرف لحقوق الطرف الآخر . وفي كل هذه الحالات أولانا زعيم القبارصة اليونان ظهره ورفض حتى النظر في اقتراحاتنا المختلفة .

وفي ضوء ذلك ، فإن الجانب القبرصي التركي طلب قبل المجيء الى نيويورك في شباط/فبراير ايضاح بعض المسائل والمفاهيم الاساسية مع السيد فاسيليو . وأوضح الرئيس دنكتاش أنه دون القيام بعمل تحضير في قبرص لتغطية جميع القضايا وازالة أوجه التباين القائمة بين وجهات النظر لدى الجانبين ، سيكون من العبث توقع أية نتيجة ايجابية من اجتماعات نيويورك . ومن الجلي أن السيد فاسيليو لم تكن لديه نية تغيير موقفه ، والادهى من ذلك أنه أتى الى نيويورك غير مستعد على الاطلاق ، وليس لديه أي شيء ببناء يطرحه على الطاولة ويسهم في تلك العملية .

ومن الناحية الأخرى ، جاء الطرف القبرصي التركي الى نيويورك بحسن نية ، مدركا ادراكا تاما الصعوبات التي سيتعين مواجهتها ، وقدم مقترحات مكتوبة بشأن جميع جوانب التسوية . ومرة أخرى نحن السيد فاسيليو مقترحاتنا المضمونية والاجرائية

جانبا ، ودخل بدلا من ذلك في مجادلات جوفاء ابعدت المحادثات عن هدفها ، وفي الوقت ذاته أعلن صراحة عن الاعتراض على المفاهيم والمبادئ الاساسية .

وكان الرئيس دنكتاش على حق في ا آذار/مارس من هذا العام عندما أصبح من الواضح أن السيد فاسيليو لم يأت الى نيويورك للتفاوض على تسوية قائمة على أساس الاتحاد الفدرالي المستند الى التكافؤ في المركز السياسي والمشاركة للشعبين في ممارسة حقهما المنفصل في أن يقررا بحرية مركزهما السياسي في المستقبل . لقد جاء السيد فاسيليو الى نيويورك ليمنع على وجه التحديد تحقيق هذه النتيجة ، ولهذا السبب استطاع أن يعرقل المفاوضات .

وللأسف الشديد ، أفلت الاتفاق من أيدينا مرة أخرى ، وذلك بسبب الموقف المتصلب الذي اتخذته الزعيم القبرصي اليوناني طيلة اجتماع قمة نيويورك . وبعد فشل المحادثات ، ان الطرف القبرصي اليوناني لم يبعد حملته التشهيرية في المحافظل الدولية فحسب بل ضاعف أيضا في الوقت ذاته أعماله وسياساته الرامية الى زيادة التوتر في الجزيرة . ونحن نأمل ألا يقضي القبارصة اليونانيون على ما تبقى من مشاعر الثقة بين الشعبين ، وأن يقرروا استئناف المفاوضات الجادة مع الجانب القبرصي التركي .

وينبغي التأكيد هنا على أنه من أجل أن يتمكن الطرفان من المضي قدما نحو حل اتحادي ينبغي للكيانين السياسيين ، أولا ، اقامة علاقاتهما على أساس نمط جديد يستند الى احترام الواحد لبقاء الآخر وسلامته ومساواته السياسية . وفي هذا الصدد ، فإن الحق المنفصل للشعبين في أن يقررا بحرية مركزهما السياسي في المستقبل - أي الحق في تقرير المصير - يمثل عنصرا جوهريا في أية تسوية تفاوضية قائمة على أساس الاتحاد .

إن الشعب القبرصي التركي يود أن يرى تسوية اتحادية مع القبارصة اليونان ، تستند الى المساواة الحقيقية واقتسام السلطة والنظام القائم على منطقتين . وهو يود أن يرى اتفاقا يترتب عليه اعطاء ضمانات كاملة وفعالة لامنّه وبقائه الوطني .

ويود أن يرى الاعتراف بحقوقه الأساسية غير القابلة للتصرف بوصفه شعباً منفصلاً واحترامها والحفاظ عليها .

وقد دافع الرئيس دنكتاش ، بالنيابة عن شعبه ، باصرار عن هذه الحقوق والمبادئ . وقد تفاوض مع الجانب القبرص اليوناني ، بتخويل واضح من البرلمان القبرصي التركي ، ممثلاً الإرادة الحرة للشعب القبرصي التركي . ولم يعبر موقفه التفاوضي عن طموحات شخصيه ، كما زعم الجانب القبرصي اليوناني ، وإنما عن الشواغل والتطلعات المشروعة لشعبه . وقد جدد الشعب القبرصي التركي دعمه التام للرئيس دنكتاش بأن أعاد انتخابه بصورة كاسحة رئيساً للجمهورية في ٢٢ نيسان/أبريل من هذا العام . وفي تلك الانتخابات حصل الرئيس دنكتاش على ما يزيد عن ثلثي الأصوات ، مما يشهد للجميع أن الرئيس دنكتاش ينتهج السبيل الذي يحظى بدعم شعبه الكامل .

وبعد اجتماع القمة بين الجانبين ، قدم الأمين العام في ٨ آذار/مارس تقريره (S/21183) ، لاطلاع مجلس الأمن على نتائج الاجتماع وموافاته بتقييمه للحالة .

وقد أكد الأمين العام على بعض النقاط التي لها أهمية رئيسية في سياق المفاوضات القبرصية والعلاقة بين الشعبين في الجزيرة . وسوف أشير بإيجاز إلى هذه النقاط الحيوية ، التي أوضحت بجلء في تقرير الأمين العام . لقد أوضح الأمين العام أن العلاقة بين الطرفين ليست علاقة بين أغلبية وأقلية . وأكد أيضاً على أن يكون اشتراك الطرفين في هذه العملية على قدم المساواة ، وأن الحل الذي يجري التماسه حل يتعين أن يقرره الشعبان وأن يكون مقبولا لذيهما .

وبنفس القدر من الأهمية ، دعا الأمين العام إلى الاعتراف بالمساواة السياسية بين الشعبين في الاتحاد الفيدرالي ، الذي يقوم على طائفتين ومنطقتين في طبيعته . وأوضح الأمين العام أن الهدف من مهمة المساعي الحميدة وضع دستور جديد لقبرص ينظم العلاقات بين الجانبين على أساس اتحادي وقائم على طائفتين ومنطقتين . ومن شأن الترتيب الاتحادي أن يكفل المشاركة الفعالة للطرفين .

وليس من قبيل المصادفة أن جميع مقترحاتنا التي قدمناها طوال عملية المفاوضات - والتي لم تلق للأسف أي رد ايجابي من الجانب القبرصي اليوناني - تعبر عن نفس المبادئ والمفاهيم التي أبرزها الأمين العام في تقريره . وقد حاولنا إيصال وجهات نظرنا الى الجانب القبرصي اليوناني ، ولكن لم يكن بالإمكان احراز أي تقدم في وجه موقف الرفض الذي اتخذته الجانب القبرصي اليوناني .

وقد اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، بعد أن نظر في تقرير الأمين العام ، القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) بتاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ . وبموجب هذا القرار دعا مجلس الأمن الى التفاوض بين الطرفين ، على قدم المساواة ، بغية التوصل بحرية الى حل يقبله الطرفان ، يكفل انشاء اتحاد فيدرالي يتألف من طائفتين ومنطقتين . وأكد المجلس المساواة القانونية والسياسية للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونان . كما دعا المجلس الطرفين في قبرص الى الامتناع عن القيام بأية أعمال عدائية يمكن أن تؤدي الى تفاقم الحالة .

وقد حدد تقرير الأمين العام وقرار المجلس القواعد الأساسية الهامة لعملية التفاوض وسير العلاقات بين الطرفين في قبرص . وفي ضوء القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) فإننا نتوقع من جميع الحكومات والهيئات الدولية أن تعامل الطرفين على قدم المساواة . فلا يمكن بعد الآن معاملة القبارصة اليونان باعتبارهم حكومة قبرص ، حيث أنه ليس هناك سلطة واحدة في قبرص قادرة على تمثيل الجانبين وتحظى بموافقتهم .

إن القبارصة اليونانيين ليس لهم أي سلطة قانونا ، أو فعلا ، لتمثيل قبرص بمجموعها . وما دام لم يطلب اليهم أن يمتثلوا بهذه الحقيقة ، فإن القبارصة اليونانيين لا يستطيعون أن يتفاوضوا على أساس واقعي مع القبارصة الاتراك على نحو ما نص عليه القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) . ولهذا فإن من الاهمية بمكان أن تعامل الاطراف الاخرى الادارة القبرصية اليونانية والجمهورية التركية لقبرص الشمالية على نحو منصف ونزيه ، وفقا لاحكام ذلك القرار .

وإن الطريق الى مشاركة سياسية جديدة في قبرص لن يمر قبل كل شيء إلا عبر تهيئة مناخ من الثقة والعلاقات الحسنة بين الشعبين . وما من أحد يمكن أن يتوقع لارتباط سياسي أن يكون ناجعا اذا ظلت عناصره المكونة ينظر كل منها الى الآخر كاعداء . ولهذا فإن الجانب القبرصي التركي يؤمن ايمانا راسخا بأن الدولتين يتعين عليهما أولا أن تقوما باقرار السلم فيما بينهما وتشعرا في نمط جديد من العلاقة قبل محاولة التحرك قدما صوب اتحاد حقيقي . وفي هذا الصدد ، من الشروط المسبقة بالنسبة للطرفين أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل قد يشير التوتر وانعدام الثقة في الجزيرة . والفقرة الخامسة من منطوق قرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) قد دعت الطرفين الى الامتناع عن القيام بمثل هذه الاعمال . وبالرغم من هذا الشرط المسبق الهام ، ومن نداء المجلس الواضح ، فمما يؤسف له أن نرى أن الادارة القبرصية اليونانية لا تزال تواصل انتهاج سياسة عدائية ازاء الجمهورية التركية لقبرص الشمالية في جنوب قبرص وفي الخارج .

ومن أخطر انتهاكات الفقرة ٥ من القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) هو التكديس المستمر للأسلحة الهجومية المعقدة وغيرها من المعدات العسكرية من جانب الادارة القبرصية اليونانية . وبينما ينشغل وزير دفاع السيد فاسيليو بإبرام الاتفاقات لعمليات شراء أسلحة جديدة من مختلف البلدان ، فإن القادة القبارصة اليونانيين العسكريين والسياسيين يتفاخرون بتزايد القوة العسكرية في جنوب قبرص ويدلون ببيانات استفزازية ، يرقى بعضها الى حد اعلان الحرب ضد الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . وتفاصيل ما يقوم به الجانب القبرصي اليوناني من استعدادات عسكرية وأعمال عدوانية

وبيانات عدائية عبر السنوات الاخيرة يمكن ايجادها في رسائلنا العديدة الموجهة الى الامين العام والمعممة بمفقتها من وثائق الامم المتحدة ، ويكفي القول هنا إن زيادة القوة العاملة والتركيز المستفيض للأسلحة في جنوب قبرص يقف في وجه التسوية السلمية بين الدولتين في قبرص .

كما أن الادارة القبرصية اليونانية ، في تنسيق وثيق مع اليونان ، قد صعدت حملتها الدعائية العالمية النطاق والقائمة منذ أمد طويل ضد الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . وطبقا للتقارير الاخيرة ، ينظر المجلس الوطني للقبارصة اليونانيين في "خطة عمل" أعدها وزير خارجية القبارصة اليونانيين لجر مسألة قبرص الى مختلف المحافل الدولية بغية التوصل الى قرارات من طرف واحد وتكثيف سياساتهم الافتراضية ضد الشعب القبرصي التركي . ووفقا لهذه الخطة الجديدة ، تقوم الادارة القبرصية اليونانية بالاستغلال العدواني لمسألة قبرص في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، كما أنها تنخرط بنشاط في الجهود الرامية الى طرح المسألة أمام محكمة العدل الأوروبية ، ولجنة حقوق الانسان التابعة للمجلس الأوروبي ، وغيرها من المحافل . ولقد شكلت الادارة القبرصية اليونانية واليونان لجنة مشتركة لمراقبة وتنسيق الجهود الدعائية في الساحة الدولية .

يتعين على القبارصة اليونانيين أن يعرفوا أن هذه الحملة التدويلية الضخمة تتنافى كليا وعملية المفاوضات . ولا يمكن توقع أن تستمر المحادثات الجادة بدون توفر مناخ أفضل . إن الحظر القبرصي اليوناني الجاري ضد الجمهورية التركية لقبرص الشمالية في جميع الميادين ، وحملة إعادة التسليح القبرصية اليونانية وغيرها من الأنشطة العدائية لا بد أن تُنهى إذا كان لدى القبارصة اليونانيين رغبة صادقة في تهيئة المناخ الذي يمكن فيه استئناف المفاوضات .

وتظهر جميع هذه التطورات أن الجانب القبرصي اليوناني قد تخلى فعليا عن عملية التفاوض . وخطة العمل القبرصية اليونانية هي جهد متجدد لعرض مسألة قبرص بوصفها مشكلة أقلية وأغلبية . وهي محاولة لانكار المركز السياسي المماثل للقبارصة

الاتراك في أي تسوية مستقبلية . وهي جهد لتزليل العالم وحمله على الاعتقاد بأنهم لا يمكن أن يلاموا بسبب عدم التقدم في المفاوضات . وباختصار ، إنهم يحاولون أن يشركوا أطرافاً أخرى ومؤسسات دولية لادامة الظلم القديم الذي استمر ٢٧ عاماً ضد الشعب القبرصي التركي .

وشمة مسألة أخرى تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة العمل القبرصية اليونانية المذكورة أعلاه هي اعتزام التقدم من جانب واحد بطلب العضوية للمجموعة الأوروبية الأمر الذي من شأنه أن يديم الحالة الراهنة في الجزيرة . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير إلى أنه في حال تقديم طلب العضوية ، بدون مشاركة وموافقة الجانب القبرصي التركي ، ستسدد الإدارة القبرصية اليونانية ضربة مميتة إلى المفاوضات ، فاتخاذ أي خطوة تغيير بصورة جوهريّة مستقبل قبرص بدون الإشارة إلى الجانب القبرصي التركي هو بمثابة رفض لأي نوع من المشاركة مع القبارصة الاتراك . إن الإدارة القبرصية اليونانية قد فعلت الكثير لاستغلال اتفاق الارتباط بين قبرص والمجموعة الأوروبية للتلاعب بالعلاقات بين قبرص والمجموعة الأوروبية على حساب القبارصة الاتراك . والطلب المقترح للعضوية في المجموعة الأوروبية من شأنه أن يعطيها سلاحاً جديداً لزيادة تضيق خناق الحظر الاقتصادي الجاري ضد الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . وهم حالياً لا يدخرون أي جهد لوقف عمليات التصدير التي تقوم بها الجمهورية التركية لقبرص الشمالية إلى أسواق المجموعة الأوروبية .

ومنذ أن استلم السيد فاسيليو السلطة في شباط/فبراير ١٩٨٨ ، تزايدت المظاهرات وغيرها من حوادث الحدود تزايداً ملحوظاً . وفي العديد من المناسبات حاول المتظاهرون العدوانيون من القبارصة اليونانيين أن يدخلوا بصورة غير شرعية إلى أراضينا . وقد وقعت أحداث عديدة لم يكن بإمكان قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص أن تحتوي العنف في المنطقة العازلة وحولها ، مما أدى إلى انتهاك حدودنا ودخول المعتدين بالقوة إلى الجمهورية التركية بقبرص الشمالية . واعتقلت الشرطة القبرصية التركية بعض هؤلاء المتظاهرين وحوكموا في المحاكم القبرصية التركية لدخولهم غير الشرعي عبر حدودنا . وفي الآونة الأخيرة ، اعتقلت الشرطة القبرصية التركية بعض الشباب القبارصة اليونانيين الذين تمكنوا من الدخول سرا إلى الجمهورية

التركية لقبرص الشمالية ، وهم يحاولون انزال العلم القبرصي التركي . وقد تمت في محاكمنا توجيه التهم اليهم ومحاكمتهم واصدار الاحكام بحقهم .

وكون القيادة القبرصية اليونانية قد اشادت بالمعتدين واشنت عليهم لما قاموا به من اعمال غير شرعية واعلنت انهم "ابطال" و "رواد" من اجل "تحرير" قبرص ، لهو دليل على أن الجانب القبرصي اليوناني غير مهتم بصيانة السلم والهدوء في الجزيرة . بل على العكس من ذلك ، فهو يشجع الاعمال الخطيرة بغية تقويض وجود الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، عن طريق كل الوسائل الممكنة ، وينتج سياسة التخويف والاستغزاز ضد الشعب القبرصي التركي .

وهذه السياسات القبرصية اليونانية لا تتمشى وعملية التفاوض والجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية في قبرص .

توجد في قبرص دولتان سياديتان وشعبان سياديان . وليس لدى القبارصة اليونانيين أي سلطة شرعية على الشعب القبرصي التركي أو أي تحكم في أراضيه . وليس لديهم أي حق دستوري لادعاء السيادة على الجزيرة بمجموعها ، ولا يمكن أن يمثلوا "جمهورية قبرص" التي تم تقويضها في عام ١٩٦٣ بالعدوان المسلح الذي شه القبارصة اليونانيون . والغرض من ممارسة التفاوض تحت اشراف الامين العام للأمم المتحدة هو التوصل الى تسوية سياسية جديدة تقوم على أساس دستور جديد . وإذا كان ادعاء القبارصة اليونانيين بالسيادة والشرعية ممكن الاحتفاظ به ، فإن الحاجة لن تقوم اذن الى تسوية جديدة أو الى دستور جديد يحدد العلاقة بين الشعبين . ونأمل من الآن فصاعدا أن تقوم الاطراف الاخرى بتشجيع الجانب القبرصي اليوناني على قبول الحقائق الواقعة في قبرص ، وبهذا تيسر التوصل الى تسوية مبكرة توفر اقامة دولة اتحادية ذات قوميتين ومنطقتين تتمتع الجمهوريتان فيها بالمساواة في تقاسم السلطة والمشاركة فيها . وفي هذا الصدد نأمل كذلك أن يهيئ الجانب القبرصي اليوناني الظروف اللازمة التي يمكن للجانبين في ظلها أن يشرعا في عملية جديدة للاعداد للعمل الاساسي في المفاوضات الموجهة صوب تحقيق النتائج في المستقبل .

وإذ انتقل الآن إلى مسألة مد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ،
أود أن أؤكد مجدداً أن القرار الذي اتخذته توا مجلس الأمن غير مقبول لدى الجانب
القبرصي التركي لأسباب ذكرت في مناقشات سابقة لمجلس الأمن في هذا الموضوع . إن أي
قرار يشير إلى الإدارة القبرصية اليونانية بأنها "حكومة قبرص" غير مقبول لدى
الجانب القبرصي التركي لأن تلك القرارات تتجاهل الحقائق القائمة في قبرص وتحاول
إلغاء مبدأ المساواة بين الجانبين .

وبصرف النظر عن رفض حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية للقرار
الحالي ، للأسباب المذكورة سالفاً ، فإنها تميل إلى قبول وجود القوة على أراضي
الجمهورية التركية لقبرص الشمالية على نفس الأساس المذكور في شهر كانون الأول/
ديسمبر ١٩٨٩ . وهكذا لا يزال موقفنا هو أن مبدأ ونطاق وسبل وإجراءات التعاون بين
السلطات في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في
قبرص لن تقوم إلا على المقررات التي لا تتخذها إلا حكومة الجمهورية التركية لقبرص
الشمالية .

وفي هذا الصدد أود أن أذكر بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن ، نيابة
عن أعضاء المجلس يوم ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ بشأن موضوع عمليات الأمم المتحدة لصيانة
السلم والذي قال فيه في جملة أمور :

"وهم [أعضاء المجلس] يؤكدون أن أية عملية لصيانة السلم تدبير مؤقت
أساساً ، القصد منه تيسير فض النزاعات والمنازعات ، فولايته لا تتجدد
تلقائياً . ولا ينبغي أبداً فهم صيانة السلم على أنها بديل للهدف النهائي ،
وهو التوصل على وجه السرعة إلى تسوية عن طريق التفاوض . وفي هذا الضوء ،
سيواصل أعضاء المجلس دراسة ولاية كل عملية دراسة دقيقة ، وتغييرها ، عند
الاقترضاء ، استجابة للظروف السائدة . " (S/PV.2924 ، ص - ٦)

وعند هذا المنعطف ينبغي لنا أن نؤكد أن الولاية الراهنة للقوة لا تتفق مع
الظروف والأوضاع المتغيرة بشكل جذري اليوم . وفي ضوء الحقائق الراهنة في قبرص ،

والنهج الجديد الوارد في قرار مجلس الأمن ٦٤٩ (١٩٩٠) ، نرى أن إعادة تقييم ولاية القوة ضرورية . وهذا لن يكون استجابة للظروف السائدة فحسب ولكن سيكون أيضا وفقا للقرار بالتوصل إلى تسوية قائمة على المساواة بين الطرفين .

وقبل أن اختتم بياني ، أود أن أؤكد مجددا تأييد حكومة بلادي لمهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة والجهود الراهنة المبذولة تحت رعايته القيمة للتوصل إلى تسوية تفاوضية في قبرص . ونحن نؤكد له ، مرة أخرى ، تعاوننا الكامل في هذا الشأن . وبالمثل نشني على جهود وإسهامات الممثل الشخصي القيمة للأمين العام للأمم المتحدة في قبرص ، السيد أوسكار كامليون ، والمدير جوستاف فيسيل ، والسيد دايال والسيد بيكو . وأخيرا نشني على الجهود الدؤوبة التي يبذلها قائد قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، اللواء كليف ملنر لعمله الهام على الجزيرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر السيد كوراي على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إلى .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن

أقدم لكم - سيدي الرئيس - آخر تهائن وفد بلادي بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن . وإننا واثقون بأن المجلس سيستمر تحت قيادتكم الحازمة والقادرة في الاضطلاع بطريقه فعالة بمهمته الحيوية الخاصة بخدمة السلام العالمي .

وأود أيضا أن أثنى على الرئيس السابق ، السفير تورنود ممثل فنلندا ، للمهارات الدبلوماسية التي أظهرها خلال المفاوضات الصعبة التي جرت عندما كان يتراس المجلس خلال شهر أيار/مايو .

أود أيضا أن انتهر هذه الفرصة لأرحب بالسفير لي ممثل الصين في نيويورك وفي الأمم المتحدة .

لقد اتخذ مجلس الأمن توا قرارا بمد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى . ولا يمكننا أن نقبل هذا القرار بسبب الصياغة التي

احتواها . لقد شرح ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية توا اعتراضات حكومتها على هذا القرار ، وحكومة بلادي تؤيد هذه الاعتراضات .

لعلكم تذكرون أن حكومة قبرص شكلت في عام ١٩٦٠ عندما أصبحت قبرص مستقلة . ونص دستور قبرص على مشاركة الطائفتين الوطنيتين في قبرص في حكومة مركزية ، والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والخدمات العامة . ودام هذا الدستور حتى عام ١٩٦٣ عندما استولى القبارصة اليونانيون على الادارة بقوة السلاح كمقدمة لضم الجزيرة إلى اليونان . ومنذ ذلك الوقت ، لم تكن هناك حكومة لقبرص سليمة دستوريا ، ولن توافق تركيا على إضفاء هذا الاسم على حكومة قبرصية يونانية تمارس السلطة في الجزء الجنوبي من الجزيرة .

إن أي "حكومة لقبرص" قانونية لا يمكن أن تتحقق إلا عندما يتوصل الكيانان السياسيان في الجزيرة ، الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، ومثيلتها لقبرص اليونانية في الجنوب إلى تسوية عن طريق المحادثات المباشرة بين الزعيمين القبرصيين تحت رعاية مهمة المساعي الحميدة للأمين العام .

لقد شاركت حكومة بلادي بشكل مباشر في ايجاد دولة قبرص المستقلة وكانت أداة رئيسية في الحفاظ على استقلالها خلال سنوات الاضطراب التي تلت انهيار النظام الدستوري في عام ١٩٦٣ . وبالتالي تريد تركيا أن ترى استئنافا مبكرا للمحادثات بين الرئيس دنكاش والسيد فاسيليو ، التي تعتبرها الطريقة العملية الوحيدة للتوصل إلى تسوية تتفق مع المبادئ التوجيهية الواردة في القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) الذي اتخذته مجلس الأمن بالإجماع يوم ١٤ آذار/مارس ١٩٩٠ .

إن هذا القرار يدعو الزعماء إلى بذل جهودهم للتوصل بحرية إلى حل مقبول بشكل متبادل يقضي بإقامة اتحاد ثنائي الطائفة ثنائي المنطقة . ويؤكد القرار وبحق مساواة الكيانين السياسيين . إن الاتحادات كي تكون صالحة للتطبيق والاستمرار ، ينبغي أن تنشأ بحرية بين أطراف متكافئة . ويجب أن تقوم على حقائق قائمة وليس على تخيلات قانونية . ومن ثم كان اعتراضنا على أن يدعي أحد الطرفين القبرصيين لقب

"حكومة قبرص" . إن "حكومة قبرص" هذه ستظهر في نهاية الأمر من تسوية في قبرص ، لكن هذا الاسم لا يمكن أن يستخدم بأي شكل من الأشكال ليصف حكومة إحدى الدولتين القائمتين في الجزيرة .

وهناك حكم آخر وارد في القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) أود أن أؤكد عليه هو الفقرة ٥ من المنطوق التي تدعو الأطراف الى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يؤدي الى تدهور الحالة . وحكومة بلادي تشعر بخيبة أمل عميقة بشأن الطريقة التي ينتهك بها القبارصة اليونانيون هذا الحكم الاساسي . لقد قدم ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية معلومات كثيرة عن الاعمال التي يقوم بها القبارصة اليونانيون انتهاكا للفقرة ٥ من منطوق ذلك القرار ، ولن أدخل في التفاصيل مرة أخرى . ومع هذا فإنني أود أن أوضح أنه ما دام القبارصة اليونانيون مستمرين في شن حرب سياسية اقتصادية لا تهدأ ضد الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، فإنهم لن يقنعوا أحدا باخلاصهم عندما يجلسون الى طاولة المفاوضات بفرض اقامة اتحاد بين متكافئين في قبرص . وفي الوقت الذي ينهار فيه حائط برلين ، وتلقى فيه الحواجز جانبا في كل مكان ، كيف يمكن للقبارصة اليونانيين أن يبرروا محاولاتهم المتجددة ، بمساعدة اليونان ، لوقف المصادرات المتواضعة للجمهورية التركية لقبرص الشمالية الى المجموعة الأوروبية ؟ كيف يمكنهم أن يبرروا محاولتهم لمنع مؤسسة تعليم عال في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية من الاتصال بشبكة أوروبية للكمبيوتر هدفها مساعدة البحوث الاكاديمية ؟ يجب على القبارصة اليونانيين أن يعيدوا النظر في سياستهم سياسة الحشد العسكري وفي حملتهم الإعلامية القائمة على الشتائم . واجراءات الحظر والمنع ، وأن يسألوا أنفسهم عما اذا كانت هذه الاعمال من شأنها أن تؤدي الى تسوية قائمة على اتحاد . هل هذه الاساليب مثل محاولة تدويل مسألة قبرص عن طريق التاجيج ، وخلق توتر زائف على الجزيرة ، واستخدام جميع المحافل للهجوم على القبارصة الاتراك ، تجعل من الاسهل على الامين العام أن يضطلع بمهمة المساعي الحميدة ؟

في وقت نرى فيه الحواجز التاريخية تتهاوى في أوروبا والجنوب الأفريقي ، فإنه يتوجب على القبارصة اليونانيين أن يسألوا أنفسهم إذا ما حان الوقت لتغيير موقفهم . والارتقاء الى مستوى الفقرة ٥ من القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) سيكون بداية حسنة . وبمقدورهم أن ينظروا أيضا الى اقتراح الرئيس دنكتاش بأن يوقع القائدان على اعلان مشترك هو في جوهره مدونة سلوك يتقيد بها الطرفان في معاملتهما الواحد للآخر . فإذا استطاع القبارصة اليونانيون دفع أنفسهم الى التفاوض وتوقيع هذا الاعلان فسيكون ذلك فتحاً نفسانياً جديداً في الجهود لانهاء انقسام عمره ٢٥ سنة في قبرص .

ان محاولة القبارصة اليونانيين تموير القيادة القبرصية التركية على أنها خارجة على شعبها تلقت ضربة قاسية نتيجة الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت في الشمال في الأسابيع الأخيرة . لقد فاز الرئيسي دنكتاش فوزاً لا غبار عليه تدعمه الغالبية العظمى في شعبه . وحكومة رئيس الوزراء إروغلو ستلقي دعم أغلبية قوية في الجمعية التشريعية لجمهورية التركية لقبرص الشمالية . وأنه ليسعد تركيا أن تقدم الدعم لجمهورية التركية لقبرص الشمالية . وقيادتها في محاولتها التوصل الى حل عادل ومنصف . لقد كان القبارصة الأتراك ضحايا حوادث فظيعة جرت في الجزيرة في السنوات الأخيرة . وكونهم يشكلون الطرف الأضعف فإنهم يشعرون بعجزهم عن رد العدوان ويشعرون بأنهم مهددون أيضاً . انهم لا يطالبون أبداً بأية حقوق من جيرانهم القبارصة اليونان . كل ما يطلبونه هو أن يتركوا وشأنهم وأن يمشوا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن مجتمعهم الديمقراطي . لقد أبدوا استعدادهم للتوصل الى التسوية مع القبارصة اليونانيين على أساس القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) وقدموا مقترحات واقعية من أجل هذه الغاية . ولهذه الأسباب مجتمعة يلغون التأييد الكامل من تركيا . انهم يستحقون أيضاً دعماً أكبر وفهماً أعظم من كل الدول الاعضاء المحبة للسلام في المجتمع الدولي التي تريد تسوية عادلة ودائمة في قبرص .

وقبل الختام ، يريد وفد بلادي أن يسجل شقتنا المستمرة بالامين العام في قيامه بمهمة المساعي الحميدة . اننا نشق بانصافه ونعول على معرفته العميقة للأسباب

الكامنة في مسألة قبرص . انه يلقي دعمنا الكامل اذ يعمل من أجل استئناف المحادثات المتوقفة . وأود أيضا أن أحيي السيد أوسكار كاميليون الذي عمل بدأب وصبر للتغلب على حواجز الريبة من أجل التقريب بين الطرفين . وقد تسنى له في هذا الاعتماد على المساعدة القيمة للمدير فيصل ونحن نقدم له شكرنا أيضا . وأخيرا . أود أن أشيد بقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وخاصة قائدها الميجر جنرال ملنر ، الذي اضطلع بمهامه الصعبة دون تحيز وبأهلية مهنية عالية .

لقد عزمت على اختتام كلمتي عند هذا الحد ، إلا أنه ، وفي سياق النقاش ، أشرت مرة أخرى مسألة مزيفة ، هي مسألة المستوطنين الاتراك المزعومة ، وأنا مضطر لدحض ما قيل حول الموضوع .

يقول الأمين العام في تقريره الى مجلس الأمن المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ ، الوثيقة S/21183 ، ان قبرص هي الوطن المشترك للطائفة القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية التركية وأن علاقتهما ليس علاقة أغلبية وأقلية . ان حكومة تركيا تشارك الأمين العام وجهة النظر هذه وتعتبر أن الحجم السكاني لكل من القبارصة الاتراك والقبارصة اليونان غير ذي بال فيما يتعلق بالتسوية النهائية التي يتوصل اليها الطرفان . واستنادا الى هذا الموقف ، فإنه ما من سبب يجعل تركيا تحاول تغيير التوازن الديمغرافي في قبرص . وكما أشار الأمين العام في تقريره ، فإن الطرفين في قبرص متساويان بغض النظر عن حجمهما .

لم يكن لدى تركيا أبدا سياسة تشجع مواطنيها على الهجرة . والذين يغادرون من مواطنيها للاستقرار في بلدان أخرى انما يفعلون ذلك بملاء ارادتهم . فإذا كان لدى تركيا سياسة تغيير التوازن الديمغرافي في قبرص ، فإن تركيا تستطيع تماما قلب النسبة الحالية للقبارصة اليونان الى القبارصة الاتراك في الجزيرة ، ويجب ألا يُنسى أن الزيادة السنوية للسكان في تركيا هي تقريبا ضعف الحجم العام للسكان في قبرص ، القبارصة الاتراك والقبارصة اليونان مجتمعين .

ان الجمهورية التركية لقبرص الشمالية لديها سياسة هجرة تتناسب ومتطلبات اقتصادها من القوى البشرية . واغترض أن القبارصة اليونان لديهم أيضا تشريعهم الخاص حول هذا الموضوع . وكما أن القبارصة الاتراك لا يقولون للقبارصة اليونان ممن ينبغي ادخاله الى بلادهم ، ومن ينبغي ترحيله عنها ، لا يمكن أيضا للقبارصة اليونان أن يقولوا للجمهورية التركية لقبرص الشمالية ما يجب أن تكون سياسة الهجرة لذلك البلد .

ولاحظت أيضا في سياق النقاش اشارة الى مسألة حقوق الانسان . وحول موضوع حقوق الانسان أود أن أقول ما يلي : ان أسوأ الانتهاكات لحقوق الانسان في قبرص قد وقعت عندما كان القبارصة الاتراك يعيشون تحت الاستعباد الاستعماري على أيدي القبارصة اليونان . وطوال ١١ عاما ، بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤ ، عوملوا كمواطنين من الدرجة الثانية ، فقد عاشوا متجمعين في محوطات ، ولأجئين في بلدتهم نفسهم . كما قيدت حرية تنقلهم للغاية . وكانت تقطع عنهم مرارا الكهرباء والماء والوقود . ومن حين لآخر ، كان المسلحون يدخلون قرية قبرصية تركية أو حيا تركيا من البلدة فيهمون باطلاق النار ، وكانت النتائج قتل أعداد من الناس وتشويهمهم . والآن فإن مرتكبي هذه الاعمال لديهم من الوقاحة ما يجعلهم يدعون بالحرص على حقوق الانسان . بل ولديهم من الوقاحة ما يجعلهم يشيرون الى أراضي الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، حيث يعيش مواطنو ذلك البلد في حرية ، على أنها "الأراضي المحتلة" . وأظن أنه يجب تذكيرهم بأن عصر الاستعمار قد ولى ولن يعود ثانية لا الى قبرص ولا الى أي مكان في العالم .

إن أعضاء المجلس الذين يريدون أن يعرفوا حقيقة الوضع فيما يتعلق بحقوق الانسان في قبرص يمكنهم الرجوع الى منشور وزارة الخارجية الامريكية ، وهو معي هنا . انه العدد الاخير من التقارير القطرية الصادرة عن ممارسات حقوق الانسان وسأقتبس مباشرة من الصفحة ١٠٦٦ من هذا المنشور :

"ان النظام السياسي الداخلي لجمهورية قبرص وللادارة القبرصية التركية نظامان ديمقراطيان يقومان على الانتخابات الحرة ، ويضمنان الحقوق الانسانية الاساسية للسكان في النظرية والتطبيق ."

اننا لا نوافق على التسميات التي أعطيت للكيانين السياسيين ، ولكننا بالتأكيد نوافق على أن البيان نفسه لا يرقى اليه التجريح .

وأخيرا ، فإن زميلي وصديقي العزيز ، السفير زيبوس ، قد قال بعض الأشياء القبيحة حول بلدي ، وبشيء من التردد أشعر أنني مضطر إلى التذكير بمسؤولية اليونان عن الوضع الحالي .

ان اليونان قد تورطت إلى درجة كبيرة في الاحداث التي أدت إلى تقسيم قبرص منذ ٢٦ عاما . فاليونان لم تشجع فقط ولكنها شاركت بفعالية في التجاوزات التي أفرزت الشمار المرة التي تشكو منها جهارا اليوم .

ان اليونان هي التي هندست انقلاب ١٩٧٤ وبوأت السيد سامبسون "رئيسا لجمهورية قبرص" وهذا القاتل الشرير كان يفاخر فعلا بعدد الناس الذين قتلهم على مرّ السنين . وفي النهاية ، حتى الاسقف مكاريوس ، الذي لم يكن نظيف الكف كثيرا ، بدأ يشتكي من الدور الشرير الذي قامت به اليونان في قبرص واتهمها بالاحتلال غير المشروع للجزيرة . وأعتقد أنه فعل ذلك في هذه القاعة نفسها .

وحتى بعد الاطاحة بالنظام العسكري في ١٩٧٤ فإن الحكومات المتعاقبة في أثينا كانت عاجزة عن اظهار الشجاعة أو كرم النفس للبدء بمصالحة في الجزيرة . على العكس ، فقد شجعوا أكثر العناصر شوفينية بين القبارصة اليونان الذين عاهدوا على الشار والحرب المقدسة ضد جيرانهم من القبارصة الاتراك . وكم يبعث على السخرية أن أولئك الذين يشتكون من الامر الواقع على أنه غير مقبول هم أنفسهم الذين يجعلون تغيير هذا الامر الواقع مستحيلا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل تركيا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

طلب ممثل اليونان الكلمة وأعطيه أياها .

السيد زييوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعذر عن أخذ

وقت المجلس والعودة الى مسألة يقحمها ، بين وقت وآخر ، ممثل تركيا . لقد قلت مرارا وتكرارا أن مسألة أحداث ١٩٧٤ تشكل جزءا من التاريخ ، وأود أن أؤكد مرة أخرى والسبب الأبد ما سبق أن قيل .

تؤيد اليونان باخلاص استقلال جمهورية قبرص . ان المؤامرة التي وقعت في ١٩٧٤ ، والتي نفذها عدد صغير من العسكريين ، أدانتها اليونان بأسرها ، وقادة المؤامرة يقضون الآن أحكاما بالسجن لقيامهم بذلك العمل ضد شخص رئيس الاساقفة مكاريوس ، رئيس جمهورية قبرص حينئذ .

تلك هي الحقيقة ولن أقبل الاتهامات التي وجهها إليّ أو إلى بلدي ممثل بلد يشكل وجوده العسكري في قبرص انتهاكا صارخا لكل شيء تركيا تدعي قيامه في أوروبا ولكل شيء تدعي تركيا أنها تدافع عنه . وهذا يشير تساؤلات خطيرة تتعلق بمصداقيتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي ممثل قبرص الكلمة .

السيد مافروماتيس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أبدأ باستفسار . ما الذي تفعله دولة عضو في الأمم المتحدة في مجلس الأمن إذا كانت ترفض قبول قرارات الزامية صادرة عن مجلس الأمن ؟ إلى أين نذهب إذا كانت تلك هي الحالة ؟ وهذا ينطبق على تركيا .

استمعنا في أواخر كلمة ممثل تركيا إلى عدد كبير من الاشارات إلى المبادئ الارشادية والفقرات الواردة في القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) . لقد اتخذ هذا المجلس بالذات ذلك القرار ، واتخذه بالإجماع . وكل واحد يعرف لماذا . لقد كانت هناك ثلاثة أسباب . السبب الاول ، انكار دور الامين العام ، بما في ذلك حقه في تقديم اقتراحات وأفكار ، والثاني المطالبة بأنهم شعب ، والثالث ، المطالبة بأن لهم الحق في تقرير المصير . وقد جاء الرد على كل بند من هذه البنود في الفقرة الاولى من منطوق القرار .

وبدلا من التشدد ببعض العبارات الواردة في ذلك القرار ، هل تركيا مستعدة الآن ، في هذه المناسبة الرسمية ، في هذا المكان وفي هذه اللحظة ، أن تؤكد تقيدها بالقرار وتسحب هذه المطالب الثلاثة التي لا يمكن تحقيقها والتي طرحتها بالفعل وتناولها قرار مجلس الأمن في الفقرة الاولى من منطوقه ؟ إذا كان ذلك هو الحال ، فإن من الطبيعي تماما أن يمهّد ذلك السبيل أمام التفاوض الموضوعي والبناء .

أشار الاثراك بمورة خاصة إلى انتهاكات للفقرة ٥ ارتكبتها قبرص . وحيث أنهم مشتركون في عملية الأمن الأوروبي فإنهم يعرفون حق المعرفة أن الدول الاطراف لها الحق في أن تبحث أي شيء يتعلق بالبعد الإنساني لحقوق الإنسان أمام المحافل المناسبة . وإن نفس الشيء ينطبق على الأمم المتحدة بحكم قانون البينة .

ذلك كل ما فعلته قبرص ، وفعلت ذلك بسبب الانتهاكات التي ارتكبتها تركيا . وسوف تعود مرة أخرى إلى حقوق الإنسان . إن الانتهاك الوحيد للفقرة ٥ هو التدفق المستمر للمستوطنين .

إن الردود التي تلقيناها حتى الآن ليست مجرد ردود مخزنة فحسب . ماذا سمعنا ؟ إنه الرد المتعجرف لتركيا . إنه يبعث على الانزعاج ويبرر تبريرا كاملا الإجراء الذي سيتعين اتخاذه في هذا الصدد .

لدينا هنا صحيفة تركية من قبرص تقول إنه يوجد ٨٠.٠٠٠ قبرصي تركي و ٨٠.٠٠٠ تركي من تركيا في الجزء المحتل من قبرص . إذا كان هذا لا يتسبب في حالة تبعث على الانزعاج فلا أعرف ما الذي يتسبب به .

غير أن التماذي يتمثل في الإشارة إلى برلين ! لقد كانت برلين رمز انعدام حرية التحرك . وهؤلاء هم الناس الذين يجرمون شبانا يبلغون ١٧ عاما من العمر . ما من أحد يحكم على أشخاص سنهم ١٧ سنة بالسجن لمجرد أنهم يريدون العبور والذهاب إلى مكان مولدهم . هل يعني انهيار الجدران أنه ينبغي لنا الاستمرار في تجزئة جزيرة صغيرة والقاء السكان مجزئين بالقوة في تلك الجزيرة ؟ إذا كان هذا هو المقصود فيتعين عليهم أن يمحوا لغتهم وتفسيرهم للعالم .

حقوق الإنسان . لقد اقتبسوا تقرير وزارة الخارجية الأمريكية ، وأنا أقبل ذلك ، دون نقص ، بوصفه أحد المصادر الموثوق بها . لماذا لا يقلبون ٢٠٠ صفحة ويخبروننا عما يقوله التقرير عن تركيا ؟ لماذا لا يخبروننا عما تقوله لجنة العفو الدولية عن تركيا ؟ لماذا لا يخبروننا عن التماسات قبرص الثلاثة أمام المجلس الأوروبي وأمام اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان ، وهي إحدى أكثر الآليات احتراماً في مجال حقوق الإنسان ، وقد وجدت تركيا مذنبية ثلاث مرات ، بعد غزوها واحتلالها لقبرص ، عن جرائم القتل والاغتصاب وانكار كل حق تقريبا نمت عليه القوانين ؟

عندما يتكلم أحد الناس عن حقوق الإنسان فالأخرى بتركيا أن تظل صامتة . إذ ليس لديها المكانة ولا السلطة الأدبية للكلام عن حقوق الإنسان . ولن أتجاوز ذلك إلى الكلام عما يحدث لأنني لا أريد أن أطيل هذه المناقشة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يوجد متكلمون آخرون لهذه

الجلسة .

قبل أن أرفع الجلسة أود أن أقول ما يلي :

في أعقاب المشاورات بين أعضاء مجلس الأمن ، فُوضت بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس :

"يشير أعضاء مجلس الأمن إلى قرار المجلس ٦٤٩ (١٩٩٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة . وهم يعربون من جديد عن أسفهم لأنه لم يتسن ، طوال أكثر من ٢٥ عاما انقضت على إنشاء قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، تحقيق تسوية عن طريق المفاوضات لجميع جوانب مشكلة قبرص . وهم يؤكدون من جديد دعمهم الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام حاليا في قيامه بمهمة المساعي الحميدة فيما يتعلق بقبرص .

"ويشير الأعضاء أيضا إلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ (S/21323) عن عمليات السلم التي تظطلع بها الأمم المتحدة . وهم يؤكدون من جديد رأيهم الذي أعربوا عنه في ذلك البيان بأنه يجب أن يكون الشروع في هذه العمليات ومواصلتها على أساس مالي سليم ومضمون . ولذلك فهم يعربون عن قلقهم إزاء الازمة المالية المزمنة والمتفاقمة التي تواجهها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، بالشكل الموصوف في تقرير الأمين العام وفي رسالته المؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ (S/21351) الموجهة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويؤكدون النداء الذي وجهه للحصول على مساهمات مالية تمكن قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص من الاستمرار في المهمة التي أنشئت من أجلها ."

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج

على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠